يمكن ان يعتبر خطوة الى الامـــام باتجاه الوحدة الوطنية ، ولكن التوصية الثانية التي نصت على مبدأ عدم الالتزام كانت تعكس رغبة كل مـــن المنظمات بالاحتفاظ بخططها وكيانها التنظيمي ، بل وبرامجها المرحلية الخاصة ، مما افرغ صيغة اللجنة المركزية من مضمونها ، ولا سيما ان النقاط السياسية التي طرحها البيان لم تتضمن اي تطوير واضح لمبادىء الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطنـــي الفلسطيني في دوراته المتعاقبة ، ذلك انه اريد للبرنامج ان يرضي جميع الاتجاهات وان يكون صيغة تلفيقية لا تتضمن اية تعديلات او تنازلات او تفاعلات ، وهكذا عكست تجـــربة القيادة الموحدة المشكلات الرئيسية التي كانت تتخبط فيها الثورة وهي مسألة العلاقات بين المنظمات ونسب تمثيلها في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحصصها في الجباية المالية ، ومسألة الانضباط العسكري وامن الثورة وبرنامج العمل المشترك وخطط الكفاح المسلح . وقد اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في ٧٠/٥/٣٠ واقر بيان القيادة الموحدة وانشأ اللجنة المركزية (لمنظمة التحرير الفلسطينية ؟) بأسلوب تلفيقي تجميعي ، ولست اذيع سرا اذا قلت ان اللجنة المركزية التي تتألف من ٢٧ عضوا لم تستطع منذ تشكيلها حتى اليوم ان تضع لنفسها نظاما داخليا ينص على الاقل على طريقة الدعوة لانعقادها وعلى اسلوب اتخاذ القرارات والمسائل الاخرى التي لا يمكن ان يجري اي عمل منظم بدونها ، وكانت تهمة البيروقراطية توجه باستمرار الى دعاة وضع نظام داخلي .

ان اللجنة المركزية شأنها شأن اللجنة التنفيذية ظلت قيادة شكلية تدعى وقت الحاجة وفضلت المنظمات ان تتعامل فيما بينها على اساس ثنائي غير ثابت . وقد حدثت خلال ازمة خريف ١٩٧٠ محاولات جادة للوحدة العسكرية في البنى التحتية ، ونشأت قيادات محلية موحدة في عمان استطاعت ان تثبت نسبة جيدة من الفعالية خلال ازمة ١٩٧٠ ، ولكن تدخل القيادات فيما بعد لم يسمح لمفعول هذه المحاولات بأن يتطور تطورا جديا . كما نشأت فيما بعد قيادة عسكرية موحدة للقوات الفلسطينية مارست نسبا متفاوتة من الفعالية في اوقات متباينة ، وحين اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في اذار من هذا العام ١٩٧١ في القاهرة لم يستطع التوصل الى صيغة معينة للوحدة الوطنية على الرغم من اتفاق الاطراف على برنامج سياسي للمرحلة ، وترك للقيادة الراهنـــة مهلة ثلاثة اشهر لاجراء المشاورات من اجل التوحيد العسكري والسياسي .

وعلى الرغم من جميع المحاولات المبذولة ، وعلى الرغم من عمق مأساة الاردن ، وعلى الرغم من اعتراف الجميع بهول الاخطار التي تنتظر الشعب الفلسطيني ، وعلى الرغم من الانهيار الفعلي لعدد من المنظمات بعد احداث الاردن ، وعلى الرغم من ان كثيرا من العقبات قد ازيلت من طريق الوحدة الوطنية ، فان القوى الرئيسية في الثورة تبدو عاجزة عن التحرك الفعال باتجاه التوحيد ، ذلك ان العوامل التي سبقت الاشارة اليها ما زالت اقوى من الشعور بالتحدي ، وان عجز الثورة عن تحقيق الوحدة الوطنية هو مظهر آخر من مظاهر عجزها عن الانتقال من النمو التراكمي التجميعي الـــى النمو النوعي المنظم . وبالطبع ليست هذه الحالة ازلية ، فأوساط الثورة الفلسطينية اليوم تتعرض لهزات وتفاعلات شديدة ، ولا بد ان يتم من خلال التفاعلات فرز عملي وحاسم ، تتسلم بموجبه القوى الفلسطينية العاملة ، صاحبة المصلحة الحقيقية في التحرير ، دورها الطليعي ، وتفرض برنامجها القائم على الممارسة العملية للكفاح المسلح ضمن استراتيجيـــة واضحة ، وعندها ستزول كثير من الاعتبارات المعيقة لعملية الوحدة الوطنية ، الا ان الاعتماد على السرعة الطبيعية للتطور في مثل ظروف العمل الفلسطيني وتحت تهديد الخطط الامبريالية للمنطقة ، قد يمنح الثورة المضادة ذريعة للدعوة السافرة الى الاستسلام ، ولا بد من القيام بخطوات جريئة وحاسمة لتطوير العمل الفلسطيني ، ولن يتم ذلك الا عن طريق انتفاضة ذاتية واعية من داخل الثورة ، تعطي المستوى النوعي الاعتبار الاول وتعمل